

Le Maroc face à la flambée des prix du pétrole : Quelle stratégie ?

# أية استراتيجية بديلة؟

## المغرب في مواجهة حمى أسعار النفط نزهة الحريشي

في نفس الوقت، يضاف الارتفاع الصاروخي في حجم الطلب لدى البلدان النامية، وخصوصا الصين التي ارتفعت وارداتها بنسبة 34,8% سنة 2004، مما جعل من هذا البلد ثاني مستورد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم ان مستوى الاستهلاك بين هذين البلدين مازال متباينا، حيث يصل الى 20.5 مليون برميل يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يتجاوز 6.4 مليون برميل يوميا في الصين (حسب احصائيات 2004)

2 - كما ان بنية استهلاك الطاقة الأولية تغلب عليها حصة النفط ب (35%) متبوعة بالغاز الطبيعي (21%) وسيحافظ البترول على هذه المكانة خلال العقود المقبلة، إذ لا غنى عنه في ميدان النقل الذي يمثل 53% من حجم استهلاكه. كما ان الغاز الطبيعي مرشح للاستهلاك بوتيرة اكبر نظرا لنظافته ولتزايد استعماله في المراكز الكهربائية الجديدة، كما هو الحال في مراكز تاهدارت الكهربائية بالمغرب.

3 - وتتفاوت التقديرات بخصوص الاحتياطي العالمي من النفط، من مصدر لآخر، حيث أصبحت الحقيقة الجيولوجية لاحتياطيات النفط موضوع الساعة راهنا: فمنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) تبالغ في تقدير احتياطياتها المبرهنة، وهذه الاحتياطيات «الافتراضية» هي التي سمحت لها بالزيادة المنتظمة في حجم المخزون الذي تعلن عنه وتطمئن بواسطته أسواق النفط، مع العلم انه منذ 20 عاما أصبحت كميات النفط المكتشفة اقل بكثير من تلك المستهلكة. ومن ثمة فان الجدل بدأ يتمحور حول مدى قدرة الإنتاج العالمي من النفط على الصمود في وجه الاستهلاك المتزايد. فالتقديرات المتشائمة ترجح ضعف هذه القدرة الانتاجية ما بين 2007 و 2010 بينما الأكثر تفاؤلا يؤجل هذا التاريخ الى 2030. مع التذكير بان لهذه المؤشرات المترابطة: سعر البرميل، مستوى الإنتاج، وتيرة الاستهلاك، وقعها الحتمي على المستقبل.

(البقية ص: 11)

كانت اول أزمة بترولية يشهدها العالم سنة 1974 حينما تضاعف سعر النفط اربع مرات. وادى تراجع القدرة الشرائية لمنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)، بسبب ذلك، الى صدمة بترولية ثانية تضاعفت خلالها اسعار النفط خلال مراحل متعددة في الفترة ما بين 1978 و 1982. وقد أعقب ذلك تراجع في الطلب، تبعا لمخططات الاقتصاد المعتمدة والسياسات الطاقية البديلة. وهو ما نتج عنه انهيار في أسعار البترول سنة 1998.

وابتداء من 1999 ستشهد أسعار المحروقات اتجاهها نحو الارتفاع لم يتوقف الى يومنا هذا. وخلال هذه المدة ظل سعر البترول يخضع لسياسة مقننة، من طرف الاوبيب، والتي نجحت نوعا ما في مواجهة انعكاسات الحرب على العراق، الى غاية ابريل 2004. ومنذ ذلك التاريخ ما فتئت وتيرة الارتفاع تتسارع لتخرق عتبة ال 60 دولارا

للبرميل في يونيو الماضي وبداية شهر الجاري. وبعيدا عن العوامل الظرفية، كإشياء مخزون الامان، او العواصف الاستوائية التي شهدتها خليج المكسيك، هناك عدة مؤشرات تفسر ارتفاع أسعار النفط، منها على الخصوص: ارتفاع لطلب عالميا، نظرا لهيمنة النفط والغاز على بنية الاستهلاك. زيادة علي انخفاض مستوى التخزين وضعف القدرة على التكرير.

1 - ومع ذلك فقد استمر استهلاك الطاقة في الارتفاع على الرغم من تراجع حدة الطلب الطاقى في امريكا الشمالية واوربا. حيث يبلغ متوسط الاستهلاك العالمي 380 لترا (لكل 1000 دولار من الناتج الداخلي الخام) وفي امريكا الشمالية يبلغ 330 لترا، ولا يتجاوز 180 لترا في اوربا، بينما يفوق 1150 لترا في الصين.

رغم هذا التراجع، فإن استهلاك الطاقة على المستوى العالمي مافتي: يزداد بحوالي 2% سنويا. وسيتم الحفاظ على هذه الوتيرة الى غاية 2020، وبالإضافة الى هذه الارتفاع النسبي، والمستمر

Le Maroc face à la flambée des prix du pétrole : Quelle stratégie ? (suite)

المغرب في مواجهة حُمى أسعار النفط

## آية استراتيجية بديلة؟

● تابع ص: (1)

الكهربائية، فإن النتائج التي خلصت إليها التجارب داخل المختبرات تظل حسنة، على الرغم من بعض المشاكل التقنية التي تتعلق بالتزود بالمياه والتخلص من الرماد. ومن هنا جاء اقتراح إنشاء مركز كهربائي بتمحضيت. وعلى المستوى الدولي، فإن التجربة الأكثر شهرة، في هذا السياق، تظل تلك التي قامت بها جمهورية استونيا، حيث تنتج هذه الأخيرة 90% من الطاقة الكهربائية انطلاقاً من المراكز الحرارية المعتمدة على الصخور النفطية، غير أن المشاكل الناتجة عن هذه المراكز تظل مع ذلك مخيرة للقلق، ولذلك فقد تم تحضير مخطط للملازمة هذه المراكز مع المعايير الدولية المحترمة للبيئة.

- أي ثمن يمكن أن يدفعه المغرب مقابل استقلاله الطاقوي؟  
بصفة عامة، أوضحت النتائج الاقتصادية التي خلصت إليها الدراسات المنجزة من قبل مكاتب أجنبية خلال الثمانينيات، أن كلفة استغلال البرميل الموازي للبترو، انطلاقاً من الصخور النفطية، تختلف حسب التقديرات، وإن كانت تجمع على أنها كلفة تنافسية، وهو ما أدى سنة 1981 إلى توقيع اتفاقية بين المغرب المجموعة الأمريكية ((TOSCO)) وبنك باريس والبلاد المنخفضة من أجل تقييم صخور تمحضيت، ومع ذلك فإن الحسابات الاقتصادية ينبغي أن تعاد على ضوء التقدم التكنولوجي الحاصل في الميدان، وكذا على ضوء متطلبات المجال البيئي، وبالتالي فإن الكلفة الاجتماعية والبيئية لا ينبغي إسقاطها من الحساب.

وتنضاف مسألة تنافسية كلفة استغلال البرميل إلى حجم الاستثمارات اللازمة لإنتاج مقابل لحاجاتنا الوطنية. كم سيكلف معمل للاستغلال؟ الجواب عن هذا السؤال الأمر يقتضي تفعيل المخطط المدير لتطوير الصخور النفطية والذي يتكون من أربع مراحل رئيسية:

- أعمال وتجارب مختبرية، إنشاء معمل خاص، وإنجاز الأشغال الأولية ثم خلق وحدة تجارية خاصة. إن تقدير كلفة هذه المشاريع مقارنة مع الأرباح المحصل عليها لا يمكن أن يتم إلا في ظل وجود معمل راند، ولعل في الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط عالمياً ما يبرر اللجوء إلى مثل هذه المشاريع، لأن الرهان على هذا المعطى يظل قائماً ونتائج تظل مغرية وواعد.

### ● نزهة لحريشي

● ترجمة: عماد عادل

5.7% أي ما يعادل 4.5 مليار طن من الزيت في عين المكان. والجدير بالذكر أن الأبحاث كانت قد توقفت سنة 1977 لأن الاحتياطات المقدره كانت كافية لإبراز الأهمية التي يكتسبها هذا المورد الوطني. من جهة أخرى بينت الدراسات الجيولوجية بأن الفوسفات والصخور النفطية يتزامنان جيولوجياً حيث هذه الصخور تأتي طبقتها تحت الطبقات الفوسفاتية، وهو ما يعطي أيضاً فكرة حول القدرات المحتملة للمغرب في هذا الجانب، علماً بأنه يحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث احتياطات الصخور النفطية.

وإذا ما ربطنا بين أرقام الاحتياطات المؤكدة، أي 5.5 مليار طن من الزيت، وبين حجم وارداتنا من النفط الخام بما يناهز 6 مليون طن سنة 2004، يمكننا أن نقدر مستوى الأهمية التي تكتسبها ثروة وطنية من هذا النوع، وهو ما بات يحتم، من جديد، دراسة سبل استغلالها واستخراج الزيت الخام من هذه الصخور و/أو إحراقها مباشرة في المراكز الحرارية، التي تتطلب معالجة بعض المشاكل، سواء التقنية أو البيئية.

ويمكن للاستغلال أن يأخذ مسارين، إما الاستغلال على السطح أو الاستغلال الباطني الذي يسمح بتقييم جودة الصخور في عين المكان.

بالنسبة لأسلوب الاستغلال في الهواء الطلق فإنه يستلزم الانترع القبلي للصخور، وهو ما يطرح مشاكل عويصة منها: تنحبية الصخور، تصريف وضخ كميات هائلة من المياه، كما تطرح هذه التقنية أيضاً، مخاطر بيئية سببها أن المياه المستعملة خلالها تصبح ملوثة وتحتوي على مواد خطيرة وسامة.

أما التقنية الثانية، فيطلق عليها "in situ" وهي تقلص نوعاً من المشاكل ومن كلفة الاستخراج، بالإضافة إلى مردوديتها الوفيرة بما أن الاستخراج خلالها يتم بواسطة إحراق الصخور في جوف الأرض لاستخراج الزيت بعين المكان. وقد خضعت هذه التقنية لعدة دراسات قادها مكتب الدراسات والمساهمات المعدنية بتعاون مع شركات أجنبية متخصصة. وقد بينت هذه الدراسات عموماً بأن الصخور النفطية المغربية صالحة للاستغلال وقادت المغرب إلى إيجاد تجربته الخاصة من خلال التحليل المسمى "T3"، اختصاراً للحروف اللاتينية الأولى لمواقع الصخور النفطية: طنجة، تمحضيت، طرفاية.

أما بالنسبة للإحراق المباشر للصخور في إنتاج الطاقة

4- من بين الأسباب الموازية أيضاً لارتفاع أسعار النفط، هناك عدم كفاية الاستثمارات المعتمدة من قبل شركات النفط العالمية في مجال التنقيب، بسبب تراجع الأسعار خلال الثمانينيات. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة (AIE) أن 500 مليار دولار هي حجم الاستثمار السنوي الذي يستلزمه قطاع الطاقة، منها 98 مليار دولار للنفط و 99 مليار دولار للغاز و 298 مليار دولار للكهرباء.

من ثمة، فإن الاحتياطات تتأرجح بحسب وتيرة الاكتشافات وبحسب الاستثمارات الموجهة لجهود التنقيب والاستغلال. ولكن على الخصوص لتويره التطور التكنولوجي.

- كيف يمكن للمغرب أن يتأقلم مع هذه الظرفية الجديدة؟  
ينبغي التذكير بأن الفاتورة النفطية للمغرب قد وصلت سنة 2004 إلى 14.5 مليار درهم أي زيادة بلغت نسبتها 57.6% مقارنة مع 2003. وتكفي الإشارة إلى أن هذه الفاتورة قد وصلت خلال الشهور الأولى من العام الجاري (من يناير إلى ماي 2005) إلى 7.9 مليار درهم بزيادة بلغ معدلها 72.6% مقارنة مع نتائج نفس الفترة من 2004.

وهكذا فإن وضعية سوق النفط، بما هي عليه الآن، تدفع إلى تبني استراتيجيات يكون محورها الأساسي هو التخفيض من النفقات تجاه الخارج وذلك بتأمين الموارد الوطنية، وأولوية هذا المحور لا تنفي محاور أخرى على نفس القدر من الأهمية: كتطبيق سياسة جديدة في مجال اقتصاد الطاقة وتأمين التمويلات الطاقية سواء على مستوى أشكال الطاقة المستعملة أو على مستوى مصادر التموين.

في الوضع الراهن، ترتكز جهود تنمية الموارد الطاقية المحلية حول التنقيب عن النفط، والطاقات البديلة، والحال أن المغرب يتوفر على ثروات هائلة من الصخور النفطية، كانت إمكانيات استغلالها قد خضعت للدراسة خلال سنوات 1980/1970 عقب الإزمات البترولية، ويتعلق الأمر بموقع تمحضيت الواقعة على بعد 35 كلم من أزرو والذي يتوفر على احتياطات أكيدة ومقدرة في 20 مليار طن من الصخور النفطية مع احتوائها على نسبة زيوت تقدر ب 73% وهو ما يعني 73 لترا من الزيت في الطن، أي 1.5 مليار طن من الزيت يمكن استخراجها في عين المكان.

الموقع الثاني يوجد بطرفاية والذي تقدر احتياطياته المؤكدة ب 73 مليار طن بنسبة تشبع تناهز